

التنمر في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني: مفهومه، أشكاله، والعقوبات المترتبة عليه"

إعداد

د/عبدالباسط محمد مصاروه

كلية العلوم الشرعية، جامعة مؤتة، عمان، الأردن

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث ظاهرة التنمر من زاويتين: الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (الأردني تحديداً) من خلال دراسة مقارنة تهدف إلى بيان المفهوم الدقيق للتنمر، أشكاله، وأحكامه، ثم بيان العقوبات المترتبة عليه شرعاً وقانوناً.

بدأ الباحث بدراسة أدبيات الظاهرة، موضحاً مشكلة البحث، وأهدافه التي تتركز في كشف الحكم الشرعي للتنمر، وآثاره على الفرد والمجتمع، وتحديد العقوبات المناسبة له. استخدم المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، مستنداً إلى النصوص الشرعية (القرآن والسنة)، بالإضافة إلى التشريعات القانونية.

وتضمن البحث عرضاً دقيقاً لمفردات التنمر ومصطلحاته، ومقاربة بين الألفاظ المرتبطة به مثل: السخرية، الاحتقار، الغيبة، القذف، النميمة وغيرها، مؤكداً أن جميعها محرمة في الشريعة الإسلامية لما تحملها من أذى للناس وانتهاك لكراماتهم.

ناقش الباحث أشكال التنمر: اللفظي، الجسدي، العاطفي، والإلكتروني، موضحاً كيف تعامل الإسلام مع كل شكل منها، ثم انتقل لبيان العقوبة المترتبة عليه شرعاً كنوع من الظلم والعدوان الذي قد يرقى إلى حد "الحراية"، كما ناقش العقوبات المنصوص عليها في القانون الأردني، مع بيان أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين أحكام الشريعة الإسلامية.

وفي خاتمة البحث، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أبرزها ضرورة سن قوانين رادعة وواضحة توازي الشريعة الإسلامية في صرامتها وعدالتها، والعمل على التوعية المجتمعية بخطورة هذه الظاهرة، ودمج التربية الأخلاقية في البرامج المدرسية والإعلامية.

الكلمات المفتاحية: التنمر، الأحكام الشرعية، القانون الأردني، العقوبة، الأذى النفسي والاجتماعي.



Bullying in Islamic Sharia and Jordanian Law: Its Concept, Forms, and Imposed Penalties

Research Summary:

This research addresses the phenomenon of bullying from two perspectives: Islamic jurisprudence and positive law (specifically Jordanian law), through a comparative study aimed at clarifying the precise concept of bullying, its forms, and its rulings, followed by outlining the legal and religious penalties associated with it.

The researcher began by studying the literature on the phenomenon, clarifying the research problem and its objectives, which focus on revealing the legal ruling on bullying, its effects on individuals and society, and determining the appropriate penalties for it. The researcher used the inductive, analytical, and comparative method, relying on religious texts (the Qur'an and Hadith), in addition to legal legislation.

The research includes an accurate presentation of the terms and definitions related to bullying, comparing them with associated terms such as mockery, contempt, backbiting, slander, gossip, and others, emphasizing that all of these are prohibited in Islamic law due to the harm they cause to people and their violation of human dignity.

In the following sections, the researcher discussed the different forms of bullying: verbal, physical, emotional, and electronic, explaining how Islam addresses each form, and then moved on to describe the penalties related to bullying in Islamic law as a form of injustice and aggression, which could rise to the level of "hirabah" (waging war against God and society). The researcher also discussed the penalties specified in Jordanian law and assessed their adequacy.

In the conclusion, the researcher arrived at a set of findings and recommendations, the most important of which are the necessity of enacting clear and deterrent laws that parallel Islamic law in their severity and fairness, working on societal awareness of the dangers of



this phenomenon, and integrating moral education into school curricula and media programs.

Keywords: Bullying, religious rulings, Jordanian law, punishment, psychological and social harm

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ" (الإسراء: 70)، الذي أمرنا بالتحلي بمكارم الأخلاق، والاعتناء بحفظ كرامة الإنسان، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، الذي قال في حديثه الشريف: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" (رواه أحمد). صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

تُعد ظاهرة التنمر من الظواهر الاجتماعية السلبية التي باتت تشكل تهديدًا لسلامة الأفراد والمجتمعات في العصر الحديث. فقد تزايدت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما أدى إلى ظهور العديد من الأضرار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأفراد الذين يتعرضون للتنمر. ويمثل التنمر بأشكاله المختلفة، سواء كان لفظيًا أو جسديًا أو عاطفيًا أو إلكترونيًا، تهديدًا لكرامة الإنسان ويؤثر بشكل بالغ على نفسيته وصحته الاجتماعية. ومن هنا، بات من الضروري دراسة هذه الظاهرة من منظورين مختلفين: **الفقه الإسلامي** الذي يحث على حماية حقوق الأفراد والحفاظ على كرامتهم، و**القانون الوضعي** الذي يسعى إلى وضع عقوبات رادعة ضد مرتكبي هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في فشل الكثير من المجتمعات في التصدي الفعال لظاهرة التنمر، سواء من خلال التشريعات القانونية أو من خلال التربية الدينية والثقافية. ورغم وجود بعض القوانين التي تعاقب على هذه الظاهرة في بعض الدول، فإن هناك تفاوتًا في قوة هذه القوانين وفعاليتها، إضافة إلى قلة الوعي حول الآثار السلبية للتنمر. في المقابل، رغم وضوح الأحكام الشرعية التي تناولت هذه الظاهرة في الإسلام، فإن التطبيق الفعلي لها يتطلب فحصًا معمقًا ودراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وخاصة القانون الأردني. لذا، تكمن مشكلة الدراسة في قلة الأبحاث التي قارنت بين هذين النظامين وأثرهما على مكافحة التنمر.

أهداف الدراسة:

1. دراسة مفهوم التنمر وأشكاله المختلفة من منظور **الفقه الإسلامي** و **القانون الأردني**.
2. تحديد الأحكام الشرعية المتعلقة بالتنمر في الشريعة الإسلامية، ومعرفة كيف تعاملت مع هذه الظاهرة.
3. تحليل القوانين الأردنية التي تتعلق بالتنمر وتقييم مدى فعاليتها في ردع هذه الظاهرة.
4. مقارنة بين العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني في مواجهة التنمر.
5. تقديم توصيات بشأن كيفية دمج القوانين الأردنية مع المبادئ الشرعية لمكافحة التنمر.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على ظاهرة متزايدة التأثير في المجتمعات، مع التركيز على جوانبها الشرعية والقانونية. تعد هذه الدراسة ذات أهمية خاصة في ظل تأثير التنمر الكبير على الأفراد والمجتمعات، لا سيما في العصر الرقمي الذي يسهل فيه انتشار التنمر الإلكتروني. كما أن من خلال مقارنة أحكام الفقه الإسلامي مع القوانين الأردنية، سيتم تحديد مدى تكامل النظامين في معالجة هذه الظاهرة بشكل يحقق العدالة ويضمن حماية الأفراد. تقدم هذه الدراسة مبررًا مهمًا في

إطار تطوير السياسات والتشريعات التي من شأنها أن تسهم في تقليص حجم التنمر في المجتمع الأردني، مع تعزيز دور الشريعة الإسلامية في معالجة القضايا الاجتماعية.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

أسئلة الدراسة:

1. ما هو مفهوم التنمر وأشكاله المختلفة من منظور الفقه الإسلامي؟
2. كيف تناولت الشريعة الإسلامية قضية التنمر من حيث الأحكام والعقوبات؟
3. ما هي القوانين الأردنية المتعلقة بالتنمر، وكيف تواكب هذه القوانين الشريعة الإسلامية؟
4. إلى أي مدى تحقق العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني العدالة في مواجهة ظاهرة التنمر؟
5. ما هي التوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز مكافحة التنمر في المجتمع الأردني من خلال التشريعات الشرعية والقانونية؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك توافق بين الأحكام الشرعية في الفقه الإسلامي والتشريعات الأردنية في التعامل مع ظاهرة التنمر.
2. العقوبات الشرعية المقررة للتنمر أكثر صرامة وعدالة من العقوبات القانونية في بعض الحالات.
3. تطبيق القوانين الرادعة والتنمية المجتمعية في الوعي الديني والتربوي يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة التنمر.

الدراسات السابقة:

في إطار دراسة ظاهرة التنمر، وتعدد جوانبها سواء كانت تربوية أو نفسية أو قانونية أو شرعية، فقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة من زوايا مختلفة. ومن خلال مراجعة الأدبيات المتوفرة، نجد أن الدراسات السابقة قد ركزت على جوانب متعددة من هذه الظاهرة، وتباينت في أبعادها وأهدافها، وفيما يأتي عرض لأهم الدراسات ذات الصلة:

1. دراسة "ظاهرة التنمر في المدارس: الأسباب والعلاج (2020)" تناولت هذه الدراسة التنمر في البيئة المدرسية، وعرضت سبل الوقاية والعلاج من منظور تربوي. توصلت الدراسة إلى أن التنمر يزداد في البيئات التي تفتقر إلى القيم الأخلاقية والتعليمية.
2. دراسة "التنمر الإلكتروني وأثاره النفسية على الشباب (2019)" ناقشت آثار التنمر الإلكتروني على الشباب، وأوضحت أن هذا النوع من التنمر له تأثيرات طويلة الأمد على الصحة النفسية. كما اقترحت الدراسة ضرورة تطوير قوانين فعالة للتصدي لهذه الظاهرة.
3. دراسة "الأحكام الشرعية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان (2021)" ناقشت كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك التنمر. أظهرت الدراسة أن الشريعة الإسلامية تأخذ بعين الاعتبار حماية كرامة الإنسان والحد من الإساءة إليه بأي شكل من الأشكال.

4. دراسة "القانون الأردني في مواجهة التتمر: الواقع والتحديات (2022)" استعرضت القوانين الأردنية المتعلقة بالعنف الاجتماعي والتتمر، وخلصت إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير تشريعات قانونية خاصة لمكافحة التتمر بشكل فعال.

من خلال هذه الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة أن هناك حاجة ملحة لإجراء دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الأردني في مجال التتمر، وتحديد مدى فعالية كل منهما في مكافحة هذه الظاهرة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتم تنظيمه في مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة :

المبحث الأول: يشمل التعريف بالتتمر، والألفاظ ذات الصلة به، ومصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني: التتمر: أشكاله، وأحكامه.

المبحث الثالث: العقوبة المترتبة على التتمر، بين الشريعة والقانون الأردني.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

أداة الدراسة ومنهجها:

سيتبع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، حيث سيبدأ بتحديد مشكلة الدراسة وتحليل أبعادها وفروضها. ثم يقوم بتحديد الإشكاليات المتعلقة بالموضوع ومعالجتها بشكل منظم، متبعاً خطوات منهجية للوصول إلى الإجابة الصحيحة. والهدف من هذه المنهجية هو تقديم تحليل شامل ودقيق للمفهوم الشرعي والقانوني للتتمر، مع الإجابة على الأسئلة البحثية وتقديم حلول علمية تتماشى مع الشريعة والقانون.

وما كان من توفيقٍ وسداد، فبفضل الله وتيسيره، وما كان من خطأ أو نقص، فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله منه وأتوب إليه.

المبحث الأول: التعريف بالتنمر والألفاظ ذات الصلة ومصطلحات الدراسة

تعد ظاهرة التنمر من الظواهر الاجتماعية التي تتطلب دراسة دقيقة ومتعددة الجوانب لفهم أبعادها المختلفة، سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية أو القانونية. يتطلب فحص هذه الظاهرة أولاً التعرف على مفهوم "التنمر" من خلال اللغة والاصطلاح، بما يمكننا من تحديد معناه بشكل دقيق ومتكامل. من هنا، يظهر أهمية التفرقة بين مصطلحات قريبة إلى مفهوم التنمر، مثل السخرية، القذف، والإهانة، التي قد تختلط أحياناً في الاستخدام اليومي، وهذا ما سنوضحه في الصفحات القادمة:

المطلب الأول: تعريف التنمر، لغة واصطلاحاً.

التنمر لغة (1): من نمر، والنُّمرة: النكة من إي لون كان.

والأنمر: الذي فيه نمرة بيضاء والأخرى سوداء.

النمر: ضرب من السباع أخبث من الأسد سمي بذلك لنمر فيه وذلك أنه من ألوان مختلفة، والأنثى نمرة.

وَالْجَمْعُ: أُنْمَرٌ وَأُنْمَارٌ وَنُمُرٌ وَنُمُورٌ وَنِمَارٌ، وأكثر كَلَامِ الْعَرَبِ نُمُرٌ.

ويقال للرجل سيء الخلق: قَدْ نَمِرَ وَتَنَمَّرَ. وَنَمَرَ وَجْهَهُ أَي غَيَّرَهُ وَعَبَّسَهُ.

ويقال: نمر في الجبل نمرا: أي صعد؛ وفي حديث الحج: هي أتى نمرة وهو الجبل الذي عليه أنصاب الحرم بعرفات.

واصطلاحاً:

من أجل الإحاطة بمفهوم التنمر من مختلف الجوانب، يجدر أولاً الوقوف على تعريفه في المجال التربوي، ثم بيان التصور الشرعي له، وذلك على النحو الآتي:

(1) ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت: 711هـ)، لسان العرب، الناشر: (دار صادر - بيروت)، الطبعة: (الثالثة - 1414 هـ)، عدد الأجزاء: 15، (ج 5، ص 234-237).

و مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، المعجم الوسيط، لناشر: دار الدعوة، (ج 2/ص 954).

تعريف التربويون⁽¹⁾: هو الاعتداء المتكرر والمقصود، و شكل من أشكال العدوان والأفعال السلبية التي تكون عادة بين الأقران إما على مستوى المدرسة بجميع مراحلها أو الجامعة أو المجتمع أو حتى بين شخصين أطفالاً أو شباباً أو نساء أو رجالاً، وتكون أشكالها عادة جسدية أو لفظية أو انفعالية أو إذلالية أو أفعال سلبية أو ألقاب حتى تصل إلى أن ينادي طفل آخر باسم لا يحبه أو لا يرغبه.

التعريف الشرعي: لم يخرج التعريف الشرعي عن التعريف التربوي، إلا أن هناك ألفاظاً وأفعالاً و أقوالاً حرمتها الشريعة الإسلامية، وجاءت بها نصوص شرعية من الكتاب والسنة، تفضي إلى ما يسمى بالتنمر، منها:

الهمز، واللمز، والألقاب، والسخرية، والاحتقار، والسب، والشتم، والقذف، والغيبة، والنميمة. فهذه السلوكيات تدخل جميعها في التنمر وتوقع صاحبها وتقوده إلى التنمر، فلنقف على التعريف اليسير لكل واحدة منها)⁽²⁾:

الهمز واللمز⁽³⁾: وقيل أنهم بمعنى واحد، وقيل بينهما فرق، والفرق بينهما واضح، حيث قال تعالى: "وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةً"⁽⁴⁾.

فالهمز (الهمزة): الذي يعكس بظهر الغيب، و يؤذي جليسه بسوء، لفظة.

واللمز (اللمزة): الذي يعكس في وجهك، و يكثر عيبه على جليسه، ويشير برأسه، ويومئ بعينه.

(1) مصلاح، عبد علي، ظاهرة التنمر في المدارس و أسبابها وطرق علاجها، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 24 – العدد 101 – 2018، (ص 858-859).

و مرقه: رشا منذر مرقه، علاقة التنمر المدرسي لدى طلبة الأساسية عليا بالمناخ المدرسي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس فلسطين، 2013/1434.

² مهران العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، معجم الفروق اللغوية، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»

الطبعة: (الأولى، 1412هـ)، (ص 559).

³ مهران العسكري: معجم الفروق اللغوية: (ص 559).

⁴ سورة الهمزة: أية: 1.



الألقاب⁽¹⁾: هو ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الأول، وهو شائع في الجاهلية ونهى عنه الإسلام، فقال تعالى: "وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ"²، فهو منهى عنه.

السخرية⁽³⁾: هي الخديعة والاستنقص لمن يسخر به، ولا يكون إلا بذي حياة، لأن التسخير في الأصل هو التذليل، قال تعالى في قوم نوح عليه السلام: "وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ"⁽⁴⁾.

الاحتقار⁽⁵⁾: هو من الازدراء، وهو الذلة وهي من حَقَرَ إذا صَارَ حَقِيرًا أي ذَلِيلًا.

السب و الشتم⁽⁶⁾: السب هو الأطناب في الشتم والإطالة فيه واشتقاقه من السب، وأن الشتم تقبيح أمر المشتوم بالقول.

الذف⁽⁷⁾: هو رمي المرأة بالزنا أو ما كان في معناه، وأصله الرمي ثم استعمل في هذا المعنى حتى غلب عليه.

الغيبة⁽⁸⁾: والغيبة: من الغيبوبة. والغيبة: من الاغتيال. واغتاب الرجل صاحبه اغتيايا إذا وقع فيه، وهو أن يتكلم خلف إنسان مستور بسوء، أو بما يغمه لو سمعه وإن كان فيه، فإن كان صدقا، فهو غيبة؛ وإن كان كذبا، فهو البهت والبهتان.

النميمة⁽⁹⁾: من نمم؛ والنم: التوريش والإغراء ورفع الحديث على وجه الإشاعة والإفساد، وقيل: تزيبين الكلام بالكذب.

(1) مهران العسكري: معجم الفروق اللغوية، (ص 52).

² سورة الحجرات: آية: 11.

(3) مهران العسكري: معجم الفروق اللغوية، (ص 275).

(4) سورة هود: 38.

(5) ابن منظور: لسان العرب، (ج 4- ص 207).

(6) ابن مهران العسكري: معجم الفروق: (ص 294).

(7) ابن منظور: لسان العرب، (ج 9- ص 277)، و ابن مهران العسكري: معجم الفروق اللغوية، (ص 450).

(8) ابن منظور: لسان العرب، (ج 1 / ص 656).

(9) ابن منظور: لسان العرب، (ج 12 / ص 592).



ومن خلال ما تقدم يتضح أن التنمر – وإن كان مصطلحاً مستحدثاً – إلا أن أفعاله وسلوكياته قد عُرِفَت قديماً، وورد بشأنها نصوص شرعية صريحة في الكتاب والسنة، تنهى عنها وتدينها. وهذا يؤكد أن الشريعة الإسلامية قد سبقت النظم التربوية والقانونية الحديثة في معالجة هذه الظواهر، والتصدي لها حفاظاً على كرامة الإنسان ومجتمعه. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية الانتقال إلى دراسة الأحكام المتعلقة بالتنمر وأشكاله المتعددة.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة، ومصطلحات الدراسة.

هناك العديد من المصطلحات ذات صلة بالتنمر، فأى فعل أو قول أو عمل يؤدي إلى الضرر النفسي أو المادي على شخص أو فئة أو جماعة تكون بمعنى التنمر، ولا تخرج هذه الألفاظ عن التعريف الاصطلاحي للتنمر لأنها بنفس رتبة الأذى والتمادي، ومن هذه الألفاظ ذات الصلة هي ما يلي، وذلك لكثرة استخدامها وتداولها:

الاستحقار⁽¹⁾: من حقر: الحقر في كل المعاني: الذلة؛ حقر يحقر حقرا وحقرية، وكذلك الاحتقار. والحقير: الصغير الدليل.

الاستعداد⁽²⁾: أو الاعتداء مجاوزة الحق و قد يكون على سبيل الابتداء، وهو المنهى عنه؛ ومنه قوله تعالى: "وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ"³.

الاستقواء⁽⁴⁾: و يقال قد قوي الرجل، والضعيف يقوى قوة فهو قوي وقويته أنا تقوية وقاويته فقويته أي غلبته. ورجل شديد القوى أي شديد أسر الخلق ممره. وقال سبحانه وتعالى: "عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى"⁽⁵⁾.

الاستضعاف⁽⁶⁾: من ضعف، استضعف يستضعف، استضعافا، فهو مستضعف، والمفعول مستضعف، استضعف فلانا:

١ - عده ضعيفا " إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي " ⁽¹⁾.

(1) ابن منظور: لسان العرب، (ج 4 / ص 207).

(2) الزبيدي: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية، و حقق مصطفى حجازي ثلاثة منه وآخرون، وشارك في ستة، وقد أصدرت (دار إحياء التراث العربي) ببيروت نشرة منه، (ج 39 / ص 6 - 7).

(3) سورة البقرة: آية: 190.

(4) ابن منظور: لسان العرب: (ج 15 / ص 207).

(5) سورة النجم: آية: 5.

(6) عبد الحميد عمر: أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: (الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)، عدد الأجزاء: ٤ (٣ ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد، (ج 2 / ص 1362).



٢ - قهره واستنذله " وَجَعَلَ أَهْلَهَا شَيْعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ " - " وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ " (2).

المقالب (3): من قلب الشيء: أي حوله ظهرا لبطن، وقلب ظهر الأمر على بطنه حتى علم ما فيه.

ومقلب (4): مصدر ميمي من قلب، وهو مكيدة وحيلة "إنه كثير المقالب في أصدقائه".

ومما سبق يتضح أن الألفاظ والمصطلحات المتصلة بالتنمر تُعبّر عن سلوكيات متقاربة في معناها وآثارها، وإن اختلفت في الصياغة أو السياق. فكل قول أو فعل ينطوي على تحقير، استقواء، أو استضعاف، يدخل ضمن دائرة الأذى المعنوي أو المادي، التي هي جوهر التنمر. وتبرز أهمية هذه المصطلحات في كونها تعكس مظاهر متعددة للظاهرة نفسها، مما يستدعي فهماً دقيقاً لها عند تشخيص السلوك أو وضع الضوابط الشرعية والقانونية له. ومن هذا المنطلق، سيكون من المفيد في المبحث التالي الوقوف على أحكام التنمر وصوره المختلفة كما وردت في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

(1) سورة الأعراف: آية: 150.

(2) سورة القصص: آية: 4 - 5.

(3) الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، (ج 4 / ص 69).

(4) أحمد مختار: المعجم اللغة العربية المعاصرة، (ج 3 / ص 1849).

المبحث الثاني: التنمر أحكامه، وأشكاله.

المطلب الأول: أشكال التنمر.

الشكل في لغة (1): بالفتح: الشبه والمثل، والجمع أشكال وشكول، ويقال: هذا من شكل هذا أي من ضربه ونحوه، وهذا أشكل بهذا أي أشبه.

وشكل الشيء: صورته المحسوسة والمتوهمة، والجمع كالجمع. وتشكل الشيء: تصور، وشكله: صورته.

أشكال التنمر (2):

- 1- التنمر اللفظي: ويشمل الإغابة والسخرية والاستفزاز والتعليقات غير اللائقة والتهديد.
- 2- التنمر الجسدي: ويشمل الضرب والعنف والصفع والطعن وغيرها من طرق الإيذاء البدني.
- 3- التنمر العاطفي: من خلال الإحراج الدائم للشخص ونشر الشائعات حوله.
- 4- التنمر الإلكتروني بأشكاله (3):

فهذه الأشكال من التنمر تم ضبطها في الشريعة الإسلامية ونذكر من أبرز هذه الأشكال التي نهى عنها الإسلام وكانت توقع التمادي والرعب والذعر في أمن الناس والمجتمع، وعدّها الشارع الحكيم حد من حدود هذا الدين؛ وهي تندرج تحت مسمى الفساد في الأرض كما هو في حد الحراية.

حيث جاءت الحدود لحماية الإنسانية والمجتمع من أي ظاهرة أو آفة خطيرة تؤثر على الإنسان والحياة بشكل عام و تؤدي إلى زعزعة أمنه، فجاء حد الحراية (4)، الذي من شأنه محاربة من أراد

(1) ابن منظور: لسان العرب، (ج 11 / ص 356 - 357).

(2) مقال "ما هو التنمر؛ صفحة حقائق عن التنمر والعنف" منشور في humanrights.gov.au، تمت مراجعته في 2020/12/15- الساعة 6:00 pm.

(3) الفرق بين المعرضين وغير المعرضين للتنمر الإلكتروني في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من

الراشدين، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، www.imamu.edu.sa ، 2020/12/15م، 6:00 pm

(4) الحراية: خروج جماعة أو فردا لإخافة الناس أو الاعتداء على أنفسهم أو أموالهم أو أعراضهم على وجه يتعذر الغوث اعتمادا على القوة سواء كان الخروج داخل العمران أم خارجها.



ترويع الأمنين وأخذ أموالهم وتخويفهم وقطع طريقهم فحد الله تعالى عليهم أشد العقوبات لردعهم وزجرهم، فقال تعالى: " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ " (1).

بينت الآية الكريمة أن من يقع في الحراية من التخويف وأخذ المال وقطع الطريق وترويع الأمنين، لأن حكمة مشروعية هذا الحد هي أن المسلم من حقة أن يعيش مطمئنا على نفسه وماله وعرضه، ولهذا لا بد من قوة رادعة زاجرة حتى تحمي الإنسان والأموال والأعراض حتى أن يكون آ منا كما أراد الله في الأرض.

لذلك فإن التماذي والعمل على إخافة الناس والوقوع بهم وتخويفهم وأخذ أموالهم وإقلاق راحتهم وقطع سبيلهم وإدخال الشك في قلوبهم، لا بد من تقدير العقوبة الرادعة لهم.

فمن أرب الناس ووقع في أعراضهم وأثار الهلع والفرع والاضطراب فإنه يستحق عقوبة مثل ما ذكرت الآية الكريمة ليدوق وبال أمره نكالا من الله (2).

فلا يمكن أن نقول إلا أن أحكام الله تعالى هي الرادعة والزاجرة والناحية عن كل فحشاء وشر وسوء.

ومن خلال استعراض أشكال التتمر المختلفة، نجد أن هذه السلوكيات تتنوع في مظاهرها؛ لكنها تلتقي جميعها في الإضرار بالفرد والمجتمع. سواء كان التتمر لفظيًا، جسديًا، عاطفيًا، أو إلكترونيًا، فإنه يؤدي إلى تهديد الأمان النفسي والجسدي للضحية. من الجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية قد نبهت إلى هذه المظاهر في نصوص متعددة، ووضعت الحدود لردع هذه الأفعال حمايةً للفرد والمجتمع من التأثيرات السلبية التي تزعزع الاستقرار والأمن الاجتماعي.

من خلال فهمنا لهذه الأشكال، يتبين لنا أن الإسلام قد اتخذ موقفًا صارمًا تجاه هذه السلوكيات، سواء من خلال العقوبات الزاجرة في حدود الحراية أو من خلال الأوامر الصريحة بحماية النفس والمال

أبو رحية: أ. د. ماجد محمد، الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، ط 2، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2009م - 1430 هـ، (ص 154).

(1) سورة المائدة: آية: 33 - 34 .

(2) أبو رحية: الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، ص 155.



والعرض. وبتقديرنا لهذا الإطار الشرعي، نجد أن هذه الظاهرة لا تتوقف عند حدود الأفعال الفردية بل تمتد لتكون خطرًا اجتماعيًا يتطلب مواجهته على كافة الأصعدة القانونية والشرعية.

لذلك، سيكون المبحث التالي هو بمثابة مدخل لفهم عقوبات التتمر وكيفية تطبيقها في الشريعة الإسلامية والقانون، وذلك في سبيل الحفاظ على أمن المجتمع وكرامة أفراده.

المطلب الثاني: أحكام التتمر.

جاء النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى صحراء تموج بالكفر والشرك، وعبادة الأصنام، والعبودية، والعنف، والقوي يأكل الضعيف، وإلى غير ذلك من أشكال الجهل والعنوان والتطرف الذي لم يريده الله تعالى للخلق، والاستخلاف في الأرض.

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : " إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق " (1)، ويصف الله تعالى النبي - عليه السلام - قائلا: " وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ " (2).

فوصف الله نبيه بحسن الأخلاق ومكارمها، فعطف النبي - عليه السلام - على اليتيم والمساكين، ونصر المظلوم، وقوم الضعيف، و ردع الظالم، وصحح المعوج، ونشر الأمان والطمأنينة، وإلى غير ذلك من الأمور التي تبعث في النفس الطمأنينة والسكينة.

فهناك ألفاظ وعادات وأعمال يقوم بها المرء تصل إلى التتمر وقد نها عنها الإسلام، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: قال تعالى: " وَيَلِّ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٌ " (3)

جاءت الآية الكريمة تبين وتوضح العقاب الذي يعده الله تعالى لمن يقع في الهمز واللمز، فقد سبق في المبحث السابق في بيان معناهما.

وهذه ليس عليها عقاب في الدنيا وإنما العقاب في الآخرة، وهو الوادي الذي يسيل من صديد أهل النار وقيحهم.

(1) رواه أحمد: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 164 - 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: (شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: (الأولى، 1421 هـ - 2001 م)، (ج 41 / ص 513)، رقم الحديث: 8952، خلاصة حكم الحديث: صحيح.

(2) سورة القلم: آية 4.

(3) سورة الهمزة: آية 1.

لكل همزة: لكل مغتاب للناس، يغتابهم ويبغضهم، ويعني باللمزة: الذي يعيب الناس، ويطعن فيهم⁽¹⁾.

إن الهمز ولمز بمصطلحهما يؤثران على النفس والمجتمع ويوقع البغضاء والحقد والحسد بين الناس، لذا حرم الشارع الحكيم مثل هذا العمل، سواء بالقول أو الفعل، وعد له في الآخرة أشد أنواع العقوبات، فهذا يعد شكل من أشكال التتمر لأن فيه من الاستهزاء والاستنقاص.

ثانياً: قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِاللَّاتِقَاتِ بِنِسِ الْأَسْمِ الْفُسُوقِ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ" (2).

تتجزأ الآية الكريمة إلى ما يلي (3) :

- قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ" : نهت الآية عن عيب من لا يستحق أن يعاب على وجه الاحتقار، لأن هذا هو معنى السخرية، و أن المسخور منه لربما يكون عند الله أفضل وأخير من الساخر نفسه.
- فالسخرية من أشد أشكال التتمر المذموم لأن الخيرية عند الله تعالى فلا يعلمها أحد من الخلق، فلا يحق لأحد أن يعلموا على أحد، قال تعالى: "إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ"⁴.
- وقوله تعالى: "وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ" : إن النهي في الآية عن عيب من لا يستحق وليس بمعيب، فإن من كان معيباً فاجراً فعليه بما فيه جائز.
- إن العيب من صور الاستنقاص فيكون فيه من الاضطراب النفسي لدى المعيب وهذا من صور التتمر.

(1) الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: (الأولى، 1422 هـ - 2001 م)، عدد الأجزاء: 26 مجلد 24 مجلد ومجلدان فهارس، (ج 24 - ص 616).

(2) سورة الحجرات: آية: 11.

(3) الجصاص: أبي بكر أحمد بن علي الرازي، (المتوفى: 270 هـ)، أحكام القرآن الكريم، المحقق: عبدالسلام محمد علي شاهين، الناشر: (دار الكتب العلمية - بيروت)، الطبعة: الرابعة، عدد المجلدات: 3، (ج 3 / ص 537 - 538).

⁴ سورة الحجرات: آية: 13.

• و قوله تعالى: " وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ " : وهذا يدل على أن اللقب المكروه هو ما يكرهه

صاحبه ويفيد دما للموصوف به؛ لأنه بمنزلة السباب والشتيمة.

فأما الأسماء والأوصاف الجارية غير هذا المجرى فغير مكروهة لم يتناولها النهي؛ لأنها بمنزلة أسماء الأشخاص والأسماء المشتقة من الأفعال.

وقد غير النبي - صلى الله عليه وسلم - أسماء قوم، فسمى العاص عبد الله وسمى شهاب هشاماً، وسمى حرباً سلماً، وفي جميع ذلك دليل على أن المنهي من الألقاب ما ذكرنا دون غيره.

ثالثاً: قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْنَاهُ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ " (1)

نصت الآية على ما يلي (2) :

• قوله تعالى: " اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ " : جاء في الآية النهي عن

بعض الظن لا عن جميعه؛ لأن قوله: " كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ " يقتضي البعض.

فالظن هنا له أربعة أضرب: محظور و مأمور به و مندوب إليه و مباح.

المحظور: فهو سوء الظن بالله، فحسن الظن بالله فرض وسوء الظن به محظور منه، وكذلك سوء الظن بالمسلمين الذين ظاهرهم العدالة محظور مزجور عنه وهو من الظن المحظور المنهي عنه.

و المأمور به وهو ما يدخل في أحكام العبادة والمجال الفقهي فلا يتسع المجال لذكره.

الظن المباح هو الشاك في صلاته، بأن أمره النبي - صلى الله عليه وسلم - بالتحري والعمل على ما يغلب عليه الظن.

وأما الظن المندوب إليه: هو حسن الظن بالأخ المسلم، هو مندوب إليه مثاب عليه.

وهو الذي يهمننا هنا، حيث أن الأصل بكل مسلم العدالة حتى يثبت غيرها، فلا يحل التنقيص و الظن بالمسلم إلا خيراً فهو يعتبر من اضرب التئمر، لذا هو واجب لأنه يفضي إلى حرام وهو الإيقاع في الناس وفي أعراضهم والتشهير بهم دون سبيل إلى الحقيقة.

(1) سورة الحجرات: آية 12.

(2) الجصاص: أحكام القرآن الكريم، (ج 3 / ص 538 - 540).

• وقوله: " وَلَا تَجَسَّسُوا " : نهى الله تعالى عن سوء الظن بالمسلم الذي ظاهره العدالة والستر، و دل به على أن يجب تكذيب من قذفه بالظن، ونهى عن التجسس بال أمر بالستر على أهل المعاصي ما لم يظهر منهم إصرارا.

• وقوله: " وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْنُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ " : حرم الله تعالى في هذه الآية الغيبة وهي ذكرك أخاك بما يكره،

ففي الآية تأكيد لتقبيح الغيبة والزجر عنه من وجوه:

1- أن لحم الإنسان محرم الأكل ، وكذلك الغيبة.

2- النفس تعاف أكل لحم الإنسان من جهة الطبع، فالغيبة بدرجة النهي في الكراهة ولزوم اجتنابه من جهة موجب العقل، والعقل أول من الطبع.

توقع الغيبة بين الناس عدم الثقة والطمأنينة والشك وغيرها من الأمور، وعدم الاستقرار النفسي والمجتمعي، لذا حرمها الإسلام لخطورتها و ضررها فمن يغتاب كأنه يأكل لحم أخيه ميتا وهذا من أشد أنواع النهي، حتى يكون المجتمع آمن مطمئن، وهي ضرب من التئمر الذي يصدر من صاحبه.

رابعا: قال تعالى: " وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ " (1) .

وقوله تعالى: " الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ " (2) .

جاء في الآية الكريمة نهى عما يلي (3):

الكبائر الإثم: الذين يبتعدون عن كبائر الإثم التي نهى الله عنها وحرمها عليهم فلا يقربونها، وذلك الشرك بالله.

الفواحش: هو الزنا وما أشبهه وما يوقع حدا.

إلا اللمم: هو الذي أُلِّموا به من الإثم والفواحش في الجاهلية قبل الإسلام، فإن الله قد عفا لهم عنه، فلا يؤاخذهم به.

يتبين في الآيتين الكريمتين، أن الفاحشة والكبائر من المحرمات والمعاصي الذي يقع صاحبها بها، وأكبرها الشرك بالله ، وأشدّها فحشاً الزنا، فالتئمر الذي يقود صاحبه إلى الوقوع في الكبائر من

(1) سورة الشورى: آية: 37.

(2) سورة النجم: آية: 32.

(3) الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ج 22 / ص 531 - 533)،

الذنوب والفاحشة من الأعمال، لذي يجب أن يحذر الإنسان عن كل ما يؤدي الناس من الشتيمة والسباب الطعن واللعن، وكذلك كل كبيرة من الخروج عن الدين والابتداع فيه، فيعفى عن الإنسان اللوم وهو الغير مقصود من صاحبه ولا يريد به ضرر لغيره، فهو غير محاسب ولا مؤاخذ عليه.

فالتنمر عواقبه وخيمة بأنه يوقع صاحبه في أعراض الناس والشرك بالله وغيرها من الذنوب المنهي عنها.

خامسا: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»⁽¹⁾.

ففي الحديث بيان لأمر نأخذ المهم في هذه الدراسة، وفيما يلي بيان ذلك²:

المسلم : نسبة الى الإسلام وهو الاستسلام لله تعالى، فيطلق الإسلام على الأصول الخمسة.

"سلم المسلمون من لسانه" : أي لا يسبهم، ولا يلعنهم، ولا يغتابهم، ولا ينم بينهم، ولا يسعى بينهم بأي نوع من أنواع الشر والفساد، فهو قد كفّ لسانه، وكف اللسان من أشد ما يكون على الإنسان، وهو من الأمور التي تصعب على المرء وربما يستسهل إطلاق لسانه.

"من سلم المسلمون من يده" : من شروط المسلم لا يعتدي على المسلمين بالضرب، أو الجرح، أو أخذ المال، أو ما أشبه ذلك، قد كف يده لا يأخذ إلا ما يستحقه شرعاً، ولا يعتدي على أحد، فإذا اجتمع للإنسان سلامة الناس من يده ومن لسانه، فهذا هو المسلم.

ويتضح بأن تمام الإسلام، أن يكون المسلم حافظاً للسانته وجوارحه عن الخطأ والوقوع في الناس، فأكثر ما يقع من المتنمر أنك تجده يتمادى ويستعلي ويستقوي على الذي هو دونه، فهذا حرام منهي عنه كما في الحديث من سلم المسلمون من لسانه يده.

سادسا: عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: «أتدرون ما المفلس؟» قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقال: «إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة، وصيام،

(1) رواه البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (صحيح البخاري) ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9، كتاب: الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، (ج 1 - ص 11) ، رقم الحديث: 10.

(2) ابن العثيمين: شرح رياض الصالحين، (ج 2 / ص - 511 / 513).



وزكاة، ويأتي قد شتم هذا، وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحته عليه، ثم طرح في النار»⁽¹⁾.

في الحديث سؤال من النبي عليه السلام للصحابة عن المفلس وكان الجواب المتوقع أنه المراد مفلس الدنيا والصواب أن المفلس هو مفلس الآخرة.

فيكون قد جاء هذا المفلس وقد ضرب هذا وأخذ مال هذا وسفك دم هذا أي اعتدى على الناس بأنواع الاعتداء، والناس يريدون أخذ حقهم، ما لا يأخذونه في الدنيا يأخذونه في الآخرة، فيقتص لهم منه؛ فيأخذ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، وهذا من حسناته بالعدل والقصاص بالحق، فإن فنيت حسناته أخذ من سيئاتهم فطرحته عليه، ثم طرح في النار، والعياذ بالله⁽²⁾.

إن الاعتداء المحرم من الضرب والشتم والسفك من الدماء من أضرب التتمر التي تكون اعتدائها جسدي ولفظي وفعلي وتوصل الإنسان إلى الوقوع في محارم الله، حتى إذا لم يقتص منه في الدنيا، اقتص منه في الآخرة حتى يكون مآله نار جهنم.

سابعا: عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، حدثنا أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - أنهم كانوا يسيرون مع النبي - صلى الله عليه وسلم -، فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه، ففزع، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: "لا يحل لمسلم أن يروع مسلما"⁽³⁾.

وعن عبد الله بن السائب بن يزيد، عن أبيه عن جده أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: "لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعبا ولا جادا -وقال سليمان: لعبا ولا جدا- ومن أخذ عصا أخيه فليردها"⁽¹⁾.

(1) رواه مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261 هـ)، (صحيح مسلم) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: (دار إحياء التراث العربي - بيروت)، عدد الأجزاء: 5، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، (ج 4 - ص 1997)، رقم الحديث: 59.

(2) ابن عثيمين: شرح رياض الصالحين: (ج 2 / ص 529).
(3) رواه أبو داود: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى: (1430 هـ - 2009 م)، عدد الأجزاء: 7، (ج 7 - ص 352)، رقم الحديث: 5004، وإسناده صحيح.

ونستطيع أن نقول في هذا الحديث ما يحصل اليوم من المزاح الذي يسمى بالمقالب، جعلها النبي - صلى الله عليه وسلم - من الترويع أي التخويف، والمقلب كما ذكر في الدراسة، هو إخافة الناس على سبيل اللعب والتسلية والاستهزاء والضحك، وخاصة تكون بتوهيم الشخص على أخذ ماله كما جاء في الحديث إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر وحرم هذا الفعل الذي يؤدي إلى عدم الطمأنينة في النفس والخوف والريب الذي يصيب به الناس، فيحرم ترويع المسلم.

وتعد هذه من أهم ظواهر التندر التي باتت في زماننا محلا للسخرية وملء أوقات الفراغ بمثل هذه الأمور من الألعاب في مشاعر الناس واستنزافها، فمن هذا القبيل لا يجوز أن يوقع الإنسان منه أعمال تؤثر جليا على أمن المجتمع واستقراره.

ثامنا: عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء»².

هذا يدل على أن هذه الأمور تنقص في الإيمان وأنها تسلب عن المؤمن حقيقة الإيمان وكمال الإيمان فلا يكون طعانا يطعن في الناس بأنسابهم أو بأعراضهم أو بشكلهم وهيئاتهم أو بأمالهم ولا باللعان الذي ليس له هم إلا اللعنة قل كلمة لعنك الله قل كذا لعنك الله لماذا تقول كذا أو يقول لأولاده: لعنكم الله هاتوا هذا أو ما أشبه ذلك فالمؤمن ليس باللعان ولا بالفاحش الذي يفحش في كلامه بصراخ أو نحو ذلك ولا بالبذيء الذي يعتدي على غيره فالمؤمن مؤمن⁽³⁾.

وفي ختام هذا الحديث حول أحكام التندر في الإسلام، يتضح لنا أن الشريعة الإسلامية قد حرّمت جميع أشكال التندر، سواء كان بالأقوال أو الأفعال، وبينت العقوبات الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة لكل من ينتهك حقوق الآخرين أو يتسبب في إيذائهم. فقد حذر الإسلام من السخرية، الهمز، اللمز، الغيبة، والتجسس، وجعل هذه الأفعال من الكبائر التي تضر بالنسيج الاجتماعي وتؤدي

(1) رواه أبو داود: سنن أبي داود ، (ج 7 - ص 351)، رقم الحديث: 5003، وإسناده صحيح.

(2) رواه الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: (أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: (الثانية، 1395 هـ - 1975 م) ، عدد الأجزاء: 5 أجزاء، (ج 4 - ص 350)، رقم الحديث: 1977، قال الترمذي: هذا الحديث حسن غريب.

(3) ابن عثيمين: شرح رياض الصالحين ، (ج 6/ ص 201).



إلى التفكك بين الأفراد. كما أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة أكدا على أهمية حفظ كرامة الإنسان، وعدم التعدي على مشاعر الآخرين، إذ أن كل سلوك يؤذي الآخرين سواء بالكلمة أو الفعل هو تصرف مرفوض في الإسلام.

وتبين النصوص الشرعية أن التنمر لا يقتصر على الاعتداء الجسدي، بل يشمل أيضاً كافة الأفعال التي تُقلل من احترام الآخرين وتؤذيهم معنوياً. لذا نجد أن الإسلام دعا إلى بناء مجتمع متماسك يقوم على الاحترام المتبادل والرحمة، ويحث الأفراد على تجنب كل ما يؤدي إلى تفكيك العلاقات الإنسانية أو الإضرار بمشاعر الآخرين. وبهذا، يكون الإسلام قد وضع قاعدة أساسية للتعامل مع الآخرين على أساس من الأخلاق الحميدة، وحذر من كل ما يهدد السلم الاجتماعي ويزعزع الثقة بين أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: العقوبة المترتبة على التمر، بين الشريعة والقانون.**المطلب الأول: العقوبة المترتبة على التمر في الشريعة الإسلامية.**

جاء في بيان لمركز الفتوى في الأزهر⁽¹⁾: أن الإسلام أعلى من قيمة السلام ونهى عن كل فاحش بذيء، والتمر سلوك مرفوض يتنافى مع قيمتي السلام وحسن الخلق، حرم الإسلام التمر والإيذاء والاعتداء ولو بكلمة أو نظرة.

فقال الإمام النووي في شرح رياض الصالحين⁽²⁾: اعلم أنه ينبغي لكل مكلف أن يحفظ لسانه عن جميع الكلام إلا كلاماً ظهرت فيه المصلحة الدينية أو الدنيوية.

فهناك من الألفاظ والأفعال التي ذكرتها الدراسة ما توقع العقوبة الدنيوية والأخروية، ومنها ما تكون العقوبة أخروية فقط إلا إذا وقع الضرر، وأكثر ما يتم تصويره والوصول إليه للحكم بالعقوبة على المتمتر، هو أن يكون هناك شروط واضحة وأدلة بينة لإقامة العقوبة كما هو معروف في الفقه الإسلامي وأحكام العقوبات في الشريعة الإسلامية.

التمر ليس له عقوبة واضحة لأن له أشكال مختلفة، وعلى حسب حالها وصورتها تكون العقوبة، لذلك يصعب حصرها بصورة واحدة، فعقوبة التمر تكون على حسب نوع التمر وشكله.

فهناك من أنواع التمر التي عليها عقوبة واضحة التي يصيب صاحبها حدا من الحدود وتنطبق عليه جميع الشروط والأركان الموجبة لإقامة الحد فعندها تكون عقوبته على حسب الدرجة التي يصل إليها المتمتر.

ونقول أن التمر له درجات مختلفة متفاوتة في إيقاع الضرر وعلى درجة الضرر تكون العقوبة من التعزير والتوبيخ إلى إقامة الحد إذا وقع المتمتر في حد من الحدود أو معصية بينة عليها عقوبة واضحة في الشريعة الإسلامية.

(1) محمود مسلم، دائرة الإفتاء: التمر حرام شرعا ويدل على خسة صاحبه، مصر - وطن، www.elwatannews.com >، 2020/12/20م - 6:30pm.

(2) العثيمين: محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: 1421هـ)، شرح رياض الصالحين، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: 1426 هـ، عدد الأجزاء: 6، (ج 6 / ص 115).

وتصل الدراسة إلى أن العقوبة الشرعية للمتتمر هي بأحد الأمرين:

أ- إذا أصاب حداً فعقوبته إقامة الحد عليه، وكما هو منصوص عليه في الشريعة الإسلامية، إذا استوفى شروط إقامة الحد كما عند الفقهاء، أو وقع في جرم أو معصية عليها عقابها، فيعاقب على قدر جرمه ومخالفته على حسب ما يكون منصوصاً عليه في أحكام العقوبات في الشريعة الإسلامية.

ب- يمكن القول أن ما يوجب العقوبة على المتتمر هو التعزير، وذلك لما يلي:

تعريف التعزير وموجبه ومنفذه وكيفيته:

التعزير لغة⁽¹⁾: هو المنع، ضرب دون الحد لمنع الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية.

وفي الاصطلاح⁽²⁾: هو في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة.

موجبات التعزير⁽³⁾: وهي الجنايات التي لا حد فيها ولا قصاص، مثل أن يقول الشخص لآخر: يا كلب، يا خنزير، يا حمار، يا ثور، وأي لفظ مثل هذا، نذكر بعض أقوال الفقهاء والعلماء في ذلك:

الحنفية⁽⁴⁾: لا يعزر في أصل مذهب الحنفية؛ لأنه قذفه بما لا يتصور، فيرجع عار الكذب إليه.

غير أن الشافعية أوجبوا التعزير فيمن يلفظ ألفاظ من قبيل ذلك لأنه أذى، ويعزر في عرفنا وهذا هو المناسب في عصرنا.

يمكن القول بعد ذلك، أن الإشارات والنصوص الشرعية جاءت واضحة في بيان ما يخص العقوبة لكل معتد حتى أن ينضبط المجتمع، وفيما يلي البيان:

1- قوله تعالى: " لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " (1).

(1) ابن منظور: لسان العرب، (ج 4 / ص 561).

(2) ابن القيم: أعلام الموقعين عن رب العالمين، (ج 2 / ص 76).

(3) الزحيلي: وهبة بن مصطفى، الفقه الإسلامي وأدلته، الناشر: (دار الفكر - سوربة - دمشق)، الطبعة: (الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها (وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة))، عدد الأجزاء: 10، (ج 7 / ص 5591).

لقد كرم الله تعالى بني آدم وفضلهم على سائر المخلوقات، كما جاء في الآية الكريمة، إذ أن الحياة الكريمة الطيبة لا تتحقق إلا بوجود الأمن والأمان على الأنفس والأموال والأعراض وكل ما يتعلق بالكرامة الإنسانية. ولضمان استقرار المجتمع وحمايته من الاعتداءات والتخويف والإرهاب، شرع الله تعالى العقوبات المختلفة مثل الحدود والقصاص والتعزير والديات والكفارات، وذلك لردع المخالفين والمعتدين وتنظيم الحياة بشكل يحفظها آمنة ومستقرة. ورغم أن ظاهرة التنمر قديمة، إلا أنها أصبحت أكثر تعقيداً في العصر الحديث نتيجة للتطور التكنولوجي، مما جعلها مصدر قلق خاصة بين الأقران. لذا، فإن للتنمر آثاراً سلبية تؤثر على أمن المجتمع وكرامة الإنسان، مما يستدعي وجود ضوابط وعقوبات رادعة للمخالفين، لضمان الحفاظ على كرامة الإنسان التي كرمها الله، ولتطبيق عقوبة تكون زاجرة وناهية لمن يمارس هذا السلوك، أو يسعى إليه أو يؤيده أو ينشره.

2- ما ورد عن المعرور بن سويد، قال: مررنا بأبي ذر بالريذة وعليه برد وعلى غلامه

مثله، فقلنا: يا أبا ذر لو جمعت بينهما كانت حلة، فقال: إنه كان بيني وبين رجل من إخواني كلام، وكانت أمه أعجمية، فغيرته بأمه، فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلقيت النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا أبا ذر، إنك امرؤ فيك جاهلية»، قلت: يا رسول الله، من سب الرجال سبوا أباه وأمه، قال: «يا أبا ذر، إنك امرؤ فيك جاهلية، هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»².

وجه الدلالة في هذا الحديث هو أن أبا ذر قد عاير العبد بأمه، وهو فعل يعتبر من صور التنمر التي حرمها الإسلام. فعندما صدر هذا الفعل من أبي ذر، وجه له النبي صلى الله عليه وسلم توبيخاً قاسياً حيث قال له: "أنت امرؤ فيك جاهلية"، مؤكداً على أن ما فعله كان من سلوكيات الجاهلية التي يجب أن يتبرأ منها المسلم. ومن خلال هذا التوبيخ والزجر من النبي صلى الله عليه وسلم، يظهر أن هذا النوع من التصرفات يستدعي التعزير، الذي هو نوع من العقوبات الزاجرة لردع الشخص عن تكرار هذا الفعل، ويعد هذا التوجيه النبوي مثالاً على التعزير، حيث تم استخدام الزجر واللوم كوسيلة لتنبيه أبي ذر إلى خطئه وتذكيره بما يجب أن يتحلى به المسلم من أخلاق وآداب.

(1) سورة الإسراء: آية: 70.

(2) رواه مسلم: صحيح مسلم، كتاب الإيمان: باب إطعام المملوك مما يأكل، رقم الحديث: 1661، (ج 2 / ص 1282).



3- ما ورد عن ابن مسعود- رضي الله عنه -، أنه كان يجتني سواكا من الأراك، وكان دقيق الساقين، فجعلت الريح تكافؤه، فضحك القوم منه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " مم تضحكون؟ " قالوا: يا نبي الله، من دقة ساقيه، فقال: " والذي نفسي بيده، لهما أثقل في الميزان من أحد " (1) .

- 4- ما ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (2)، أن المعاصي ثلاثة أنواع:
- 1- نوع فيه الحد ولا كفارة فيه، فالحد فيه كافي.
 - 2- ونوع فيه الكفارة ولا حد فيه، الكفارة فيه وربما يلحقه التعزير على أحد قولي الإمام أحمد.
 - 3- ونوع لا حد فيه ولا كفارة، فهذا التعزير قولاً واحداً.

(1) رواه أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل، (ج 7 / ص 98-99)، رقم الحديث: 3991، خلاصة حكم الحديث: صحيح لغيره.

(2) ابن القيم: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: (دار الكتب العلمية - بيروت)، الطبعة: (الأولى، 1411هـ - 1991م)، عدد الأجزاء: 2، (ج 2 / ص 72) .

المطلب الثاني: مناهج التجريم والعقاب على جريمة التنمر في القانون الأردني.

لم ينص المشرع الأردني على مفهوم التنمر ولكن يمكن ربطه بمفهوم جريمة الذم والسب والتحقير والمنصوص عليها في قانون العقوبات الأردني وقد تكون أقرب الصور للتنمر جريمة التحقير وقد عرف المشرع الأردني الذم بأنه " الذم : هو إسناد مادة معينة الى شخص - ولو في معرض الشك والاستفهام - من شأنها أن تنال من شرفه وكرامته أو تعرضه الى بغض الناس واحتقارهم سواء أكانت تلك المادة جريمة تستلزم العقاب أم لا"⁽¹⁾ كما عرف القدر على أنه : "هو الاعتداء على كرامة الغير أو شرفه أو اعتباره - ولو في معرض الشك والاستفهام - من دون بيان مادة معينة " كما عرف التحقير على أنه التحقير: هو كل تحقير أو سباب - غير الذم والقدر يوجه إلى المعتدى عليه وجها لوجه بالكلام أو الحركات أو بكتابة أو رسم لم يجعل علنيين أو بمخابرة برقية أو هاتفية أو بمعاملة غليظة" وعليه يرى الباحث أن قانون العقوبات الأردني حقق كافة مقاصد الشريعة الإسلامية بحفظ كرامة الإنسان وشعوره .

وجدير بالذكر أن القانون الأردني جرم كل تلك الأفعال التي يمكن ارتكابها باستخدام وسائل الاتصال حيث نصت المادة 75 من قانون الاتصالات " كل من أقدم بأي وسيلة من وسائل الاتصالات على توجيه رسائل تهديد أو إهانة أو رسائل منافية للآداب أو نقل خبرا مختلفا بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (300) دينار ولا تزيد على (2000) دينار أو بكلتا هاتين العقوبات " ⁽²⁾ كما جرمها على مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني " يعاقب كل من قام قصدا بإرسال أو إعادة إرسال أو نشر بيانات أو معلومات عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الموقع الإلكتروني أو أي نظام معلومات تنطوي على ذم أو قدر أو تحقير أي شخص بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (100) مائة دينار ولا تزيد على (2000) ألفي دينار " ⁽³⁾ وبالنتيجة يرى الباحث أن الشريعة الإسلامية تسعى إلى حماية الإنسان وكيانه وأن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر القانون وبالتالي فإن تجريم القانون الأردني للأفعال التي تأتي على كيان الإنسان وكرامته وشعوره يجرمها بكافة أشكالها إلا أن القانون الأردني لم ينص صراحة على جريمة التنمر وقد تنطبق بعض النصوص القانونية على بعض الوقائع التي تعد جريمة تنمر .

(1) قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960.

(2) قانون رقم 13 لسنة 1995 (قانون الاتصالات لسنة 1995) وتعديلاته.

(3) قانون رقم 27 لسنة 2015 (قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015).

وعلى الرغم من أن المشرّع الأردني قد تناول مظاهر التنمر ضمن نصوص قانونية تتعلق بالذم، والقبح، والتحقيق، إلا أن غياب تعريف قانوني صريح لجريمة التنمر يجعل من الصعب تطبيق هذه النصوص بشكل شامل ودقيق على الحالات المختلفة التي قد تُعتبر تنمرًا. فعلى الرغم من أن هذه الجرائم تتقاطع مع بعض صور التنمر في ممارساته التقليدية، إلا أن التنمر في شكله الحديث، لا سيما التنمر الإلكتروني والتنمر المدرسي، يتسم بخصائص ومظاهر مختلفة قد يصعب تصنيفها تحت الأوصاف القانونية التقليدية. كما أن هذه النصوص لا تأخذ في الحسبان الأبعاد النفسية والاجتماعية العميقة التي يتركها التنمر على الضحايا، مما يجعلها غير كافية للتعامل مع الظاهرة بشكل كامل.

وإضافة إلى ذلك، فإن النصوص المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، رغم أنها تمثل خطوة متقدمة نحو حماية الأفراد في فضاء الإنترنت، إلا أنها تظل قاصرة في بعض الأحيان عن معالجة السلوكيات التي تحدث في بيئات أخرى، مثل المدارس أو الأماكن العامة، حيث يزداد تعرض الأفراد للتنمر. وعليه، فإن التركيز على تجريم الأفعال المتعلقة بالإهانة أو التحقير عبر الوسائل الرقمية لا يواكب تمامًا تطور الظاهرة في جميع السياقات الاجتماعية المختلفة.

وبناءً على ذلك، فإن غياب تعريف واضح لجريمة التنمر يجعل من الصعب تحديد الأركان القانونية لهذه الجريمة بشكل دقيق، وهو ما يؤدي إلى حالة من الضبابية في تطبيق القوانين، مما يحد من قدرتها على الردع الفعّال. لذا، من الضروري أن يتوجه المشرّع الأردني نحو تطوير التشريع القانوني ليشمل تعريفًا قانونيًا مستقلًا لجريمة التنمر، يتناسب مع طبيعة الممارسات الحديثة لهذه الجريمة، ويأخذ في الاعتبار جميع صورها، سواء كانت تقليدية أو رقمية. إن مثل هذا التطور التشريعي سيسهم في توفير حماية قانونية أوسع وأشمل للأفراد، خاصة الفئات الأكثر عرضة للتنمر، مثل الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، ويحقق التوازن بين حماية الحقوق الفردية وردع السلوكيات السلبية في المجتمع.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني:

بعد استعراض موقف كل من الشريعة الإسلامية والقانون الأردني من جريمة التنمر، من حيث التأصيل والتجريم والعقوبة، تبرز أهمية عقد موازنة بين النظامين بهدف الوقوف على النقاط المشتركة والفروق الجوهرية بينهما. فالشريعة الإسلامية بوصفها منظومة تشريعية ربانية متكاملة، والقانون الأردني بوصفه نظاماً وضعياً مستمداً في بعض مواد من مقاصد الشريعة، يتقاطعان في عدة مبادئ أساسية تتعلق بصون النفس البشرية، وحماية الكرامة، ورفض الإيذاء بمختلف أشكاله. كما أن كليهما يعمل على تنظيم العلاقة بين الأفراد داخل المجتمع وردع من يتجاوز حدوده. ومن هنا، يأتي هذا المطلب ليبيّن أوجه التشابه والاختلاف في معالجة جريمة التنمر بين الشريعة الإسلامية والقانون الأردني، ويحلل مدى فعالية كل منهما في الحد من هذه الظاهرة.

أولاً: أوجه التشابه:

- كلا النظامين يسعيان إلى حماية كرامة الإنسان من الاعتداءات، سواء كانت لفظية أو جسدية.
- الشريعة الإسلامية والقانون الأردني يجزمان الأفعال التي تمس من شرف وكرامة الآخرين، مثل السب والتحقير.
- يعتبر التنمر سلوكاً محرماً ويعاقبان عليه حتى وإن لم يكن في صورته الواضحة (مثل التنمر الإلكتروني).

أوجه الاختلاف:

- الشريعة الإسلامية توفر عقوبات شرعية محددة مثل الحدود والقصاص في حال ارتكاب الجرائم الكبرى، بينما القانون الأردني يعتمد على العقوبات الجنائية التقليدية مثل الغرامات أو السجن.
- بينما يوفر القانون الأردني إطاراً قانونياً يتعامل مع التنمر بشكل غير مباشر، فإن الشريعة الإسلامية تعتبر أن العقوبة يجب أن تتناسب مع الجريمة وتقوم على تحقيق العدالة، مما يمنحها مرونة أكبر في المعالجة.

- غياب تعريف قانوني دقيق لجريمة التنمر في القانون الأردني يشكل تحدياً في توجيه العقوبات المناسبة للممارسات المختلفة للتنمر، بينما الشريعة الإسلامية تقدم توجيهاً عاماً ولكنها لا تفصل في كيفية معالجة كل حالة تنمر على حدة.

وختاماً يمكن القول إن الشريعة الإسلامية والقانون الأردني يشتركان في هدف حماية كرامة الإنسان من الاعتداءات التي تمس بها، إلا أن لكل منهما أسلوبه الخاص في معالجة التنمر. الشريعة الإسلامية تمنح مرونة كبيرة في تحديد العقوبات وفقاً للظروف، بينما يسعى القانون الأردني إلى معاقبة الأفعال التي تمس الشرف والسمعة من خلال نصوص قانونية محددة، رغم افتقار هذه النصوص لتعريف شامل ودقيق للتنمر. ومن هنا يظهر ضرورة تطوير التشريعات الأردنية لتواكب تطور الظاهرة وتوافر الحماية القانونية الفاعلة لجميع أفراد المجتمع.

بعد عرض موضوع التنمر ومناقشة جوانبه من المنظورين الشرعي والقانوني، يمكننا أن نوجز النتائج التي تم التوصل إليها في النقاط الآتية:

أولاً: النتائج:

- 1- التنمر سلوك قديم بمصطلح حديث ، فرغم حداثة مصطلح "التنمر"، إلا أن الشريعة الإسلامية تناولت كافة صورته وأشكاله منذ قرون من خلال النهي عن الهمز، اللمز، السخرية، الغيبة، النميمة، وغيرها من السلوكيات العدوانية.
- 2- التنمر متعدد الأشكال والأبعاد، يتخذ التنمر أشكالاً عدة: لفظي، جسدي، عاطفي، وإلكتروني، وكلها تتدرج تحت مفهوم الإيذاء المتعمد الذي يهدد أمن الفرد النفسي أو الجسدي.
- 3- حذر الإسلام من التنمر وشبهه أحياناً بأعمال الحرابة في حال ترتب عليه تهديد لأمن المجتمع أو الإضرار بالناس، وهو ما يستوجب عقوبات شرعية رادعة.
- 4- عقوبات التنمر في الشريعة ليست فقط دنيوية بل أخروية، فقد وردت آيات وأحاديث تدل على أن المتنمر – وإن أفلت من العقوبة في الدنيا – فسيحاسب في الآخرة على أفعاله، كالمفلس الذي يأتي بأعمال ثم تُنزع منه بسبب ظلمه للناس.
- 5- الإسلام يدعو لبناء مجتمع متماسك خالٍ من الأذى اللفظي والجسدي، فالدين الإسلامي يحث على حسن الخلق، والرحمة، وكف الأذى، مما يجعل مكارم الأخلاق هي الأساس في تعاملات المسلمين، ويجعل التنمر منافٍ لجوهر الإيمان.
- 6- على الرغم من أن القانون الأردني قد جرم الأفعال المرتبطة بالتنمر مثل الذم، والقذف، والتحقير، إلا أنه يفتقر إلى تعريف دقيق لجريمة التنمر، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق النصوص القانونية على حالات التنمر المتعددة بشكل شامل. هذا يشمل التنمر في بيئات مختلفة مثل المدارس، والمواقع الإلكترونية.
- 7- التشريعات الأردنية تتقاطع مع الشريعة الإسلامية في مفهوم العدالة: بينما تركز الشريعة الإسلامية على تحقيق العدالة من خلال تحديد العقوبات التي تتناسب مع الجريمة، يقتصر القانون الأردني على تطبيق نصوص قانونية محددة تتعلق بالتحقير والذم، رغم أنها قد لا تكون كافية لمعالجة التنمر بكافة أشكاله.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يجب تكثيف جهود التوعية حول أشكال التنمر وآثاره، مستنديين إلى نصوص الكتاب والسنة، وربطها بالقيم الإسلامية الأصيلة.
- 2- ضرورة تحديد الأركان القانونية لجريمة التنمر في القانون الأردني بما يتناسب مع الأبعاد النفسية والاجتماعية التي يتركها التنمر على الضحايا، لضمان أن تكون القوانين أكثر فعالية في مواجهة الظاهرة.
- 3- العمل على تطوير التشريع الأردني ليشمل جريمة التنمر بشكل قانوني شامل مما يعزز من قدرة النظام القانوني على توفير الحماية القانونية للأفراد في مختلف السياقات الاجتماعية، وهو ما يحقق العدالة في المجتمع ويمنع تفشي هذه الظاهرة.
- 4- تعزيز المناهج الدراسية بمضامين تُبين مخاطر التنمر وُثرسخ قيم التسامح والاحترام.
- 5- سن قوانين رادعة توازي العقوبات الشرعية، لتتكامل القوانين الوضعية مع التوجيهات الشرعية لمعاقبة المتنمر، لا سيما في حالات التنمر الإلكتروني، بما يحقق الردع والحماية.
- 6- إعداد برامج تأهيلية للمتنمرين وضحايا التنمر، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا، والعمل على تقويم سلوك المتنمرين بوسائل إصلاحية تربوية مستندة إلى المبادئ الإسلامية.
- 7- تشجيع القدوة الحسنة في السلوك داخل المجتمع والأسرة، فعلى الأهل والمعلمين غرس الأخلاق النبوية في الأطفال والنشء منذ الصغر لتكوين بيئة خالية من العدوان والتنمر.
- 8- تعزيز ثقافة العفو والصفح والتسامح ، والتذكير المستمر بفضائل الصفح والتسامح كوسائل للحد من الردود العنيفة الناتجة عن التنمر.

1. إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.
2. أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى: (1430 هـ - 2009 م)، عدد الأجزاء: 7.
3. أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 164 - 241 هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: (شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون)، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: (الأولى، 1421 هـ - 2001 م).
4. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395 هـ)، معجم الفروق اللغوية، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم» الطبعة: (الأولى، 1412 هـ).
5. أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، (المتوفى: 270 هـ)، أحكام القرآن الكريم، المحقق: عبدالسلام محمد علي شاهين، الناشر: (دار الكتب العلمية - بيروت)، الطبعة: الرابعة، عدد المجلدات: 3.
6. أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424 هـ) بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: (الأولى، 1429 هـ - 2008 م)، عدد الأجزاء: 4 (3 ومجلد للفهارس) في ترقيم مسلسل واحد.
7. رشا منذر مرقعة، علاقة التنمر المدرسي لدى طلبة الأساسية عليا بالمناخ المدرسي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس فلسطين، 2013/1434.
8. الزبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزّبيدي (المتوفى: 1205 هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، بدون طبعه، الناشر: دار الهداية، وحقّق مصطفى حجازي ثلاثة منه وآخرون، وشارك في ستة، وقد أصدرت (دار إحياء التراث العربي) ببيروت نشرة منه.

9. عبد علي مصلح، ظاهرة التتمر في المدارس وأسبابها وطرق علاجها، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 24 – العدد 101 – 2018.
10. ماجد محمد أبو رخية، الوجيز في أحكام الحدود والقصاص، ط 2، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، 2009م – 1430هـ.
11. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، الناشر: (دار الكتب العلمية – بيروت)، الطبعة: (الأولى، 1411هـ - 1991م)، عدد الأجزاء: 2 .
12. محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، (صحيح البخاري) ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9.
13. محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: (الأولى، 1422 هـ - 2001 م)، عدد الأجزاء: 26 مجلد 24 مجلد ومجلدان فهارس.
14. محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: (أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5))، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – م.
15. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفي الإفريقي (ت: 711هـ) ، لسان العرب، الناشر: (دار صادر – بيروت)، الطبعة: (الثالثة - 1414 هـ)، عدد الأجزاء: 15.
16. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، (صحيح مسلم) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: (دار إحياء التراث العربي – بيروت)، عدد الأجزاء: 5 .



17. وهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته ، الناشر: (دار الفكر - سورية - دمشق)، الطبعة: (الرابعة المنقّحة المعدّلة بالنسبة لما سبقها)وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة))، عدد الأجزاء:10.

المواقع الإلكترونية:

www.imamu.edu.sa

www.humanrights.gov.

الإهداء

- إلى أبي رحمه الله تعالى، وإلى والدتي حفها الله .
- إلى اللذين منحوني الثقة الكبرى، والقيمة الكبرى، ومكانة كبرى، زوجتي " أم أحمد " و أبنائي : جمانة، وأحمد، وجاد، حفظهم الله تعالى.